الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج

Hidden Economy in Algeria Between Diagnosis and Remedies.

د/ عولمي بسمة *
أستاذة محاضرة قسم (أ)
جامعة العربي التبسي - تبسة -

أ/ عبد المالك مهري **
أستاذ مساعد قسم (ب)
جامعة العربي التبسي - تبسة -

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل ظاهرة أصبحت تؤرق العديد من صناع القرار في الجزائر، وهي ظاهرة الاقتصاد الخفي لما له من تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء أو محاور رئيسية، يتناول المحور الأول منها التأصيل النظري للاقتصاد الخفي من حيث مفهومه، أسباب وعوامل تكوينه، أشكاله، في حين يتناول المحور الثاني تشخيصا لهذه الظاهرة في الجزائر من حيث أسباب تناميها، حجمها، القطاعات الأكثر احتضانا لها، أما المحور الثالث فيتناول سبل علاج هذه المعضلة في الجزائر وذلك من خلال التطرق إلى آثارها على الاقتصاد الجزائري، والإجراءات المقترحة للتعامل معها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، العولمة، الاقتصاد الجزائري، الاستراتجيات، اقتصاد السوق.

Abstract:

The aim of this study is to analyze a phenomenon that has become a major concern of many decision-makers in Algeria, a phenomenon of the hidden economy because of its negative impacts directly and indirectly on the national economy, which has been divided the study into three parts or main themes, deals with the first axis of them rooting theoretical economy invisibility in terms of the concept, the causes and factors of its composition, its forms, while dealing with the second axis diagnosis of this phenomenon in Algeria in terms of the reasons for its growth, size, sectors most embrace her, while the third axis deals with ways to treat these problem in Algeria through addressed to its effects on the economy Algerian, and proposed measures to deal with it .

Key words: the hidden economy, globalization, the Algerian economy, strategies, market economy.

* aoulmi.besma@gmail.com
** asilious@ymail.com

تمهيد:

توسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بدارسة ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد الخفي، إذ صاحب عمليات الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النمو الملحوظ للاقتصاد الخفي بما فيه من عمليات غير مشروعة والتي حققت للقائمين عليها أموالاً طائلة غير مشروعة المصدر.

يشمل الاقتصاد الخفي أو السوق الموازية كما يُسميها البعض تشكيلة من الوضعيات وعددا كبيرا من الحقائق، غالبا ما تكون متراكبة تمتد من النشاط الرامي إلى تحقيق القوت إلى الجريمة المنظمة مرورا بتشكيلة واسعة من الممارسات غير الشرعية تعتمد في معظم الأحيان على النهب. فهو ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية بدأت تترسخ في الاقتصاد الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال، وتطورت متخذة صورا وأشكالا وأبعادا مُتعددة. فهذه السوق لا تتعلق إطلاقا بظاهرة معزولة ولكنها مرتبطة بجملة من المعطيات ذات الأهمية النسبية. فقد ظهر الاقتصاد الخفي في الجزائر بصفة مذهلة، والتصق كعنصر يكاد يكون هاما في المشهد الاقتصادي والاجتماعي، وهذا تحت التأثير المتراكم لما فرض من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق برفع الدعم وتحرير الأسعار وفتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص إضافة إلى العولمة المفروضة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى السعي إلى تحقيق تنمية متزنة ومتواصلة، باعتبار أن هذه الأخيرة تتطلب تصور وتبني وتطبيق إستراتيجية شاملة مما يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من آفة الاقتصاد الخفي.

إشكالية الدراسة:

تنبع مشكلة هذه الدراسة في أن حجم الاقتصاد الخفي أخذ يشكل خطرا كبيرا ومتزايدا من حجم الاقتصاد في كثير من الدول منها الجزائر، حيث أخذ يتنامى مع مرور الوقت ولأسباب عديدة منها ماهو معلوم ومنها ماهو مجهول، مما أدى إلى زيادة الأموال غير المشروعة وغير القانونية المتولدة من الاقتصاد الخفي.

وعليه، سيتم في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل محاربة الجزائر للإقتصاد الخفي وتجريمه حل أمثل للتخلص منه؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ماذا المقصود بالإقتصاد الخفي؟
- ماهي الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه المعضلة في الجزائر؟

- الى مدى وصلت الجزائر بخصوص مكافحة ظاهرة الإقتصاد الخفي؟

للإجابة على هذه الإشكاليات تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

إن عدم محاربة الإقتصاد الخفي ومساعدته على أن يصبح شرعيا وقانونيا، أسلوب أثبت نجاحه في العديد من الدول، وعلى الجزائر الإستفادة منه للتعامل مع هذه الظاهرة.

الفرضيات الجزئية:

- الإقتصاد الخفي إقتصاد غير شرعي، والناشطين فيه هم الأشخاص الذين لا يحترمون القواعد السارية في الدولة.
- استفحال ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر كان نتيجة لعدة عوامل منها: غياب استراتجيات تنموية طويلة المدى تراعي خصوصيات المجتمع الحضارية والثقافية، مع فرض قوانين جبائية وضريبية تشجع على سلوك ممارسات خفية للمستثمرين كالتهرب الضريبي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية تجاوز آفة الاقتصاد الخفي بإعتباره أحد التحديات الكبرى لها، كذلك أسباب تنامي هذه الظاهرة والإطلاع على تجربة الجزائر ومعرفة إلى أي مدى وصلت إليه في محاربة الاقتصاد الخفي من جهة، ومقارنة تجربتها بتجارب دولية ناجحة في هذا المجال من أجل الاستفادة منها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تشخيص حالة الاقتصاد الخفي وواقعه في الإقتصاد الجزائري.
- معرفة أهم السبل الكفيلة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني.
- معرفة إلى أي مدى وصلت الجزائر في مجال محاربة الاقتصاد الخفي، ومدى استفادتها من التجارب الدولية في هذا المجال.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بـــ:" **معضلة الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالية التشخيص وسبل العلاج**"، حيث تم القيام

بدراسة بحثية مكتبية في مراجع وأدبيات الاقتصاد الخفي. واتباع خطوات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل الدراسة، اعتمادا على ما تيسر من مراجع وبحوث كمصادر ثانوية. ونظرا لأهمية الدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولا: الإطار النظري لظاهرة الاقتصاد الخفي؛

ثانيا: تشخيص ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر؛

ثالثا: سبل علاج ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر.

أولا: الإطار النظري لظاهرة الاقتصاد الخفي

وسيتم التركيز في الجانب النظري على:

1- ماهية الاقتصاد الخفي:

يعتبر الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، فجرائم السرقة والنصب والاحتيال والابتزاز وغيرها من الجرائم ذات الدوافع الاقتصادية قديمة قدم الإنسان نفسه على الأرض، كذلك يمكن افتراض أن جرائم التهرب الضريبي والتحايل على القوانين والإجراءات الحكومية قد بدأت فعليا مع إدخال نظم الضرائب والإجراءات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المجتمعات المختلفة.

وفيما يلي يتم التطرق لمفهوم الاقتصاد الخفي وعوامل انتشاره.

1-1- مفهوم الاقتصاد الخفي:

لا تزال نظرة الاقتصاديين للاقتصاد الخفي غير مكتملة، كما أن المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه لا تزال محل نقاش.

وقد ظل القطاع منذ أكثر من ثلاث عقود يثير اهتمام الدراسات والأبحاث والتي شرع في جزء كبير منها مكتب العمل الدولي ومنظمة العمل الدولية.[1]

ويعود التعريف الأول للاقتصاد الخفي الذي قبله مكتب العمل الدولي ودعمته منظمة العمل الدولية إلى سنة 1972، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أُنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 الخبير المستقل كيث هارات، ويعتبر كل نشاط خفي إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة الآتية:[2]

- ✓ سهولة دخول السوق واستعمال الموارد المحلية.
- ✓ الملكية العائلية للمؤسسة.

- ✓ نشاطات على نطاق صغير.
- ✓ التكنولوجيا ذات الكثافة العليا في العمل[3].
- ✓ التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
- ✓ أسواق ذات المنافسة غير المنظمة.

أما مفهوم الاقتصاد الخفي بالنسبة لكل من Gutmann و Fiege (1977- 1979):

فينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات.[4]

كما يعرف "على أنه مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب ومن المراقبة، إقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي".[5]

وينظر Tanzi (1982) للاقتصاد الخفي، على أنه ينصرف إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي (يعتمد ذلك على طبيعة مصادر هذه الدخول).[6]

وعليه، واستنادا إلى التعاريف السابقة يمكن تبني التعريف الموالي:

" الاقتصاد الخفي قطاع يتضمن نوعين من الأنشطة: أنشطة قانونية لكنها غير مسجلة، والأرباح المتولدة عنها لا تدخل في حساب الناتج الوطني، والنوع الآخر هو الأنشطة غير القانونية أو ما يعرف عنها قانونا بالإقتصاد الإجرامي، كتجارة المخدرات وتزوير العملة. لذا فدراستنا هذه ستقتصر فقط على الاقتصاد الخفي في شقه القانوني وبذلك نستبعد الاقتصاد الاجرامي من التحليل.

الجدول رقم 01: مقارنة بين الاقتصاد الخفي والحقيقي

الاقتصاد الحقيقي - الرسمي -	الاقتصاد الخفي
الأهداف الرئيسية للاقتصاد الرسمي	**الأهداف الرئيسية للاقتصاد الخفي**
*تحقيق أقصى حد من الربح في السوق	*تحقيق مدا خيل في السوق
*دخول مقنن، وجود نقابات	*سهولة الدخول ، عدم احترام القواعد
*تطبيق تشريع العمل	*انعدام تشريع العمل
*الاستفادة من القروض الوطنية والأجنبية	*التمويل الذاتي
*دفع الرسوم والضرائب	*عدم دفع أي رسوم أو ضرائب
*أُجور وعقود العمل	*التشغيل الذاتي، الأُجرة على الوحدة المنتجة
***تنظيم السوق:**	***تنظيم السوق:**
*حواجز عند الدخول	*غياب الحواجز عند الدخول
*علامات مسجلة، منتجات معيارية	*منتجات مقلدة
*أسواق محمية (الحصص، الرخص، الرسوم)	*أسواق غير محمية
***التكنولوجيا:**	***التكنولوجيا:**
*عصرية ومستوردة	*تقليدية، مكيفة، مُنشأة
*الاستعمال المكثف لرأس المال	*الاستعمال المكثف للعمل
*إنتاج واسع النطاق	*وحدات إنتاجية صغيرة ومتنوعة

المصدر: الاقتصاد غير الرسمي أوهام وحقائق cnes، جوان 2004 ، ص: 41.

يبين الجدول رقم 01 المقارنة الجوهرية بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي أو الخفي، ويلاحظ فعلا التسهيلات والامتيازات التي يتمتع بها الاقتصاد الخفي والذي جعل الناشطون فيه يلجؤون إلى أسهل الطرق للربح وبأقل التكاليف، وكل هذا وراءه أسباب وعوامل تدفع بهؤلاء إلى الخوض في غمار الاقتصاد غير الرسمي.

1-2- أسباب وعوامل نمو الاقتصاد الخفي:

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي مايلي:[7]

- أغلب أنشطة الاقتصاد الخفي تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
- لا يوجد أي التزام اتجاه الدولة، سواء من خلال تسديد الضرائب والرسوم مع الاستفادة من خدمات البنية التحتية.
- إستخدام تكنولوجيا غير متطورة، وبالتالي يعتمد على الاستخدام الكثيف للعمال بدلا من رأس المال.

- أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.

يتميز قطاع الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي بأنه يكمل القطاع النظامي الرسمي، مثل العقود من الباطن وبالتالي فإنه يضم مختلف الشرائح الاجتماعية.

2- أشكال الاقتصاد الخفي:

يكاد الاقتصاد الخفي يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدمي والتجاري في البلدان النامية. ويتميز بتنوع كبير ويلبي بشكل كبير المعايير المعتمدة لدى الأمم المتحدة، وبصفة عامة يوجد فرعان من هذا النشاط:[8]

أ-النشاط غير الشرعي البحت (غير الرسمي): والذي يشكل مجمل النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات العامة (البلديات، المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية والجبائية)، وهذا من خلال عدم التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب ومن خلال عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي بالأُجراء وأرباب العمل المستقلين الذين يُفترض أنهم مُنخرطون في صناديق الضمان الاجتماعي.

ب- **النشاط الشرعي المصرح به جزئيا:** ويشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي وهذه الفئة مهيمنة في القطاع الخاص، حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرح بها لدى الضمان الاجتماعي 50% من إجمالي المستخدمين، حسب الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات eco-technics بطلب من البنك العالمي، وتبين هذه الدراسة أن هناك فرع وسيط بين القطاع المنظم والقطاع الخفي والذي يتجلى في التصريح الجزئي للنشاطات بغرض التقليل من الضرائب والأعباء الاجتماعية.

إذا وحسب هيئة الأمم المتحدة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمخطط الوطني المحاسبي وبعض الهيئات الوطنية والدولية تم وضع معايير لإعداد تصنيف للنشاطات غير الشرعية، ومن ذلك يمكن استنتاج ما يلي:

أ-النشاط غير الرسمي:

حسب مكتب العمل الدولي يعد نشاط غير رسمي ما يتميز منه بمعيار أو بعدة معايير من المعايير التالية:

- نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.

- نشاطات تمارس دون سجل تجاري.
- نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح بها.
- نشاطات غير قانونية.
- نشاطات محظورة.
- نشاطات متنقلة غير مرخص بها.

ب- المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية):

هي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية، وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- عائلية: تمويل ذاتي وإستعمال مساعدات عائلية.
- متنقلة.
- محدودة الإنتاج.
- لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن ولها نمط تسييري تقليدي وقديم.
- تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازية.

ج- الإنتاج غير الشرعي (غير الرسمي):

وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية والسعر التنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للإستهلاك الخاص وللسوق.

د- العامل غير الشرعي:

وهو عامل دائم ومؤقت لا يستفيد من تشريع العمل، ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل إما عاملا بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح بها أو يمارس نشاطا شرعيا غير مصرح به.

إذا مما سبق، يمكن القول أن أهم النشاطات المدعمة للاقتصاد الخفي هي إنتاج السلع والخدمات التي يمنع القانون بيعها وتوزيعها أو حيازتها وكل النشاطات الإنتاجية المشروعة وأصبحت غير مشروعة، وذلك ابتداء من الوقت الذي أصبحت فيه بيد منتجين غير مرخص لهم.

ثانيا: تشخيص ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر

تعد الجزائر من أهم البلدان التي تعاني من تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك راجع إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ولعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة ما بعد منتصف الثمانينيات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات

كان لها تأثير كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طياتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق. وفيمايلي لمحة عن تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وأسباب تنامي هذه الظاهرة.

1- حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر:

تعد مختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر ذات أثر سلبي سواء على الناحية الاقتصادية أو على الناحية الاجتماعية، مما ساعد على تنامي القطاع الخفي الذي جاء يلبي احتياجات الأفراد كتوفير مناصب للعمل، تلبية الحاجات الأساسية....الخ. والجدول رقم 02 يوضح تطور حجم الاقتصاد الخفي للفترة 1988-2013.

الجدول رقم 02: حجم الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (1988-2013)

السنوات	نسبة الاقتصاد الخفي من الدخل الوطني الخام 'PNB'%
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2
2010	50
2011	30
2013	45

Source: Adair, P: l'économie informelle au Maghreb, 2002.
Own calculations based on world Bank data, Washington D.C, 2002, world Bank, 2006.
50-ans-de-bilan-de-l-économie-algérienne-1963-2012: http://www.reflexiondz.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012-9eme-partie_a15985.html
http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2012-03-15-1.1611807

وفيما يلي الشكل رقم 01 يوضح تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر:[9]

الشكل رقم 01: تطور حجم الاقتصاد الخفي من الناتج الوطني الخام (1988-2013)

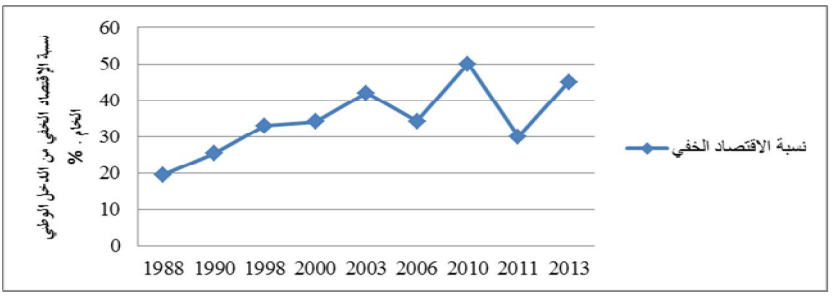

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الشكل البياني، نلاحظ أن الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر عموما، إذ انتقل مثلا من 19.5 % سنة 1988 إلى 42% سنة 2003 بسبب إستفادة الجزائر من إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى الى تحرير عمليات الإستيراد مما إنعكس مباشرة على زيادة حجم الإقتصاد الخفي (تضخيم الفواتير والتهرب الضريبي مثلا)، وبالرغم من ذلك فإن مستوى الإقتصاد الخفي عرف فترات تراجع بشكل إيجابي جدا كما هو الحال سنتي 2006 و2011 بسبب بعض إجراءات الرقابة التي أمرت بها الحكومة في ذلك الوقت، مثل تعزيز جهود مكافحة التهريب على الحدود، وتفعيل عمليات الرقابة وإنشاء عدة أجهزة مكلفة بمحاربة كل أشكال الممارسات غير الشرعية، لتستقر النسبة مرتفعة بحدود 45% أواخر سنة 2013.

2- القطاعات الخفية الأكثر انتشارا في الجزائر:

من القطاعات الخفية الأكثر انتشارا في الجزائر نجد:[10]

2-1- قطاع التجارة:

من أهم أسباب انتشار التجارة غير الرسمية هي:

- ✓ ارتفاع معدل البطالة.
- ✓ غياب الشفافية في ممارسة الأنشطة التجارية وغياب استعمال الشيكات في العمليات التجارية.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية أدى إلى فتح الأسواق على السلع والخدمات الأجنبية، مما ساعد على تنامي ظاهرة تقليد العلامات التجارية وانتشار السلع المغشوشة في الأسواق الجزائرية.

2-2- قطاع البناء والأشغال العمومية:

يعتبر من بين أهم القطاعات المغذية للإقتصاد الخفي، خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية التي أسفر عنها غلق العديد من المؤسسات العمومية، وبالتالي خلق الجو المناسب لنشوء مؤسسات مصغرة غير رسمية، فقطاع البناء والأشغال العمومية يعرف أعلى نسبة من الاقتصاد الموازي أو الخفي بينما يستفيد هذا القطاع من أهم حصة من الميزانيات المخصصة خلال البرامج الخماسية.

3- تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر:

يمكن توضيح تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) من خلال الجدول الموالي:[11]

الجدول رقم 03: تطور حجم الدخل الخفي خلال الفترة: (1970-2013)

السنوات	الدخل الخاص بحجم الاقتصاد الخفي	نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الخام PIB
1970	9,6829	28
1980	417,44604	27
1985	582,62192	21
1990	176,132802	24
2000	396,507379	25
2005	983,942858	23
2010	2483.70000	24
2011	$^{10}10$ x60	34.1
2013	بين 155-183 x $^{10}10$	45-40

المصدر: بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.2007 ، ص ص:311 – 318 - منتدى الاقتصاد والأعمال التونسي: feat-tn.com بتاريخ 30 ماي 2013.

http://www.aniref.dz/index.php/ar/?option=com_content&view=article&id=212:chefs-projets&catid=53:candidature&Itemid=139&lang=ar.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 03، أن هناك تذبذب في إتجاهات الأرقام المعبرة عن تطور الظاهرة، فهي بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، إلى أن وصلت إلى أرقام مهولة سنتي 2011 و 2013 أين تشير الإحصائيات إلى أن الاقتصاد الخفي يكاد يناصف الاقتصاد الرسمي من حيث حصته من الناتج المحلي، حيث يجمع جل الخبراء والمختصين على أن الجزائر توجد في مفترق الطرق رغم تحقيقها للتوازنات الإقتصادية الكلية بعد تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994 تحت إشراف صندوق النقد الدولي،وهي تتأرجح بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الصاعد الذي سيكون حجر الزاوية لبناء اقتصاد السوق حسب المعايير المتعارف عليها دوليا وفي إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد سوق خارج ريع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والريعية. ومن جهة أخرى، فالإقتصاد الجزائري يعكس دوما صورة ضبابية لم يتمكن المحللون من فك رموزها الهيكلية، وهذه المحاولة تقترح بعض مفاتيح القراءة انطلاقا من حوصلة لتقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2000-2013)، التي تشكل أهم فترات البناء الاقتصادي للجزائر. وبالرجوع إلى مؤشرات تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر، نرى أنه غير هين على الإطلاق وأنه يشكل تهديدا مباشرا للاقتصاد الوطني، وذلك راجع إلى خصوصيات عديدة:

- ✓ يرتبط قسم منه بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافيًا مثل أماكن تصريف العملات، دكاكين، بعض الورشات الصغيرة ..إلخ، والبعض الآخر غير مرتبط بمكان جغرافي محدد وغير مسجلة رسميًا مثل عمال الأجرة، الباعة المتجولون، مدرسون خصوصيون ...الخ.

- ✓ أغلب هذه الأعمال في الجزائر تتطلب رؤوس أموال قليلة وتعتمد على السيولة النقدية.
- ✓ أغلبها يعتمد على الشكل العائلي أو عدد قليل من العمال وهو الأمر الأكثر انتشارا في البلاد.
- ✓ غالبًا ما يكون صاحب العمل هو المدير، حيث لا يوجد فصل بين الإدارة والملكية.
- ✓ لا يوجد أي التزام تجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم ولكن في الوقت ذاته يستفيد من خدمات البنية التحتية الموجودة مثل: محلات الرئيس المشغولة بصفة غير قانونية.
- ✓ أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن بدون رقابة، وتستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي.
- ✓ أغلب هذه المشاريع تتصف بصغرها ويتم استخدام المنازل كأماكن لتصنيع السلع وينتشر في مناطق المخالفات بشكل كبير.
- ✓ تفاوت غرض المتعاملين فيه، فمنهم من يسعى لتأمين متطلبات الحياة له ولعائلته، ومنهم من يسعى نحو الكسب والثراء السريع. وتعتبر عمليات التهريب المنتشرة بكثرة على الحدود خير مثال على ذلك.
- ✓ كثير من الدول حدّدت جوهر القطاع غير المنظم من خلال عدد العاملين فيه، مثل تونس حددّته بالمشاريع التي يعمل بها أقل من 6 عمال أما الأردن واليمن فحددته بأقل من 4 عمال، في حين لم يتم تحديد العدد في الجزائر لأسباب مجهولة.

4- أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر:

يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر: [12]

4-1- إنتشار الرشوة والفساد في الإدارات العمومية:

حسب تقرير المنظمة غير الحكومية "منظمة الشفافية الدولية"، المتعلق بالدول الأقل فسادا الخاص بسنة 2013 احتلت الجزائر المرتبة 94 دوليا من بين 177 دولة ، وذلك بنقطة 34 على 100، ما سمح لها بتحسين ترتيبها العام مقارنة بسنة 2012 ، أين صنفت في المرتبة 105 بنقطة 36 على 100 .

وفي السياق ذاته، فإن إدراج الجزائر ضمن المرتبة الـــ 94 للدول الأقل فسادا، ورغم التحسن الطفيف المسجل، إلا أن البلاد لاتزال غارقة في قضايا الفساد التي شهدتها الساحة

الوطنية خلال السنوات القليلة الماضية.[13] بالإضافة إلى ذلك نجد أيضا جرائم تحويل المال العام وخاصة الاختلاسات.

وتأتي في مقدمة الإختلاسات تلك الواقعة في البنوك، كفضيحة اختلاس 13200 مليار سنتيم أي ما يعادل 1.5 مليار دولار من البنك الصناعي والتجاري، التي قام بها مدير وكالة هذا البنك بوهران، بالإضافة إلى اختلاس 3200 مليار سنتيم من البنك الوطني الجزائري[14]، واختلاس 2000 مليار سنتيم من وكالة بوزريعة لذات البنك[15]. وهذا دون أن ننسى الفضيحة رقم واحد في البلاد فضيحة بنك آل خليفة، التي قام بها مالك المجمع والتي بلغت خسائرها 8700 مليار سنتيم أي ما يعادل 1.2 مليار دولار[16].

وفيما يلي جدول يوضح تطور نسبة وعدد قضايا الفساد والرشوة المسجلة لدى مصالح التحقيق للفترة 2005-2013:

الجدول رقم 04: تطور نسب وعدد قضايا الفساد في الجزائر: (2005-2013)

السنوات	عدد القضايا المعالجة	عدد المتورطين	نسبة جرائم الفساد%
2005	2734	3433	4.51
2006	3000	3767	4.95
2007	3019	6715	4.98
2008	3015	5620	4.98
2009	3453	6437	5.71
2010	3662	4599	6.05
2013	200	-	0.33

source: http://ar.algerie360.com.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 04 أنه وباستثناء سنة 2013 التي شهدت انخفاض جد هام في عدد قضايا الفساد المكتشفة في الجزائر، فإن عدد قضايا الفساد المعالجة في تطور وتزايد مستمر، وهو أمر سلبي جدا فقد كانت تبلغ 2734 قضية معالجة سنة 2005 لتزداد بقرابة النصف لتبلغ 3662 قضية سنة 2010. وهي نفس الملاحظة بخصوص عدد المتورطين، حيث أشارت نفس المصادر إلى أنه في سنة 2010 مثلا خلال سنة 2010 ما يربو عن 1472 قضية متعلقة بالجريمة الاقتصادية خلال نفس الفترة تورط فيها 3076 شخص، بينهم 128 أجنبي، تم إيداع 634 من مجموع الموقوفين رهن الحبس المؤقت، ووضع 321 تحت الرقابة القضائية.

أما فيما يخص الجرائم المتعلقة بالجانب المالي فقد عالجت الفرق المختصة في هذا المجال 2190 قضية خلال الفترة الممتدة مابين 1 جانفي و31 ديسمبر من سنة 2010، جرت 1523 شخص إلى الحبس من مجموع3985 ، فيما وضع 365 شخص تحت الرقابة القضائية، بينما بلغ

عدد الأجانب المتورطين في قضايا الجرائم المالية 675 شخص من جنسيات مختلفة [17]. وتحتل الجزائر العاصمة أكثر الولايات انتشارا لقضايا الفساد بنسبة تفوق 80% من مجموع القضايا، تليها وهران وتلمسان بنسبة 10%.

4-2- التهرب الضريبي والجمركي:

حيث يكون مصدر هذا السلوك رجال الأعمال الخواص، من خلال دفع الرشاوى للمسؤولين بغية الحصول على تخفيضات ضريبية أو/و جمركية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نجد أيضا رشاوى تدفع إلى المسؤولين لتغيير مواصفات البضاعة المستوردة في السجلات قصد الحصول على إعفاءات وتخفيضات جمركية. وجدير بالملاحظة أن كلا من التهرب الضريبي أوالجبائي له آثار سلبية بليغة على الاقتصاد الوطني، فالتهرب الجبائي من شأنه أن يضعف ميزانية الدولة، والتهرب الجمركي من شأنه أن يخل بتنافسية المؤسسات كما يفوت على الدولة إيرادات مهمة.

تشير أحدث الاحصائيات إلى أنّ حجم التهرّب الضريبي بلغ في الجزائر خلال السنوات الأخيرة حدود 600 مليار دينار، وتشمل هذه القيمة الضخمة الفترة من سنة 1990 إلى غاية 2013.[18]

4-3- عدم مرونة الجهاز المصرفي الجزائري:

يعد من بين الأسباب التي تعرقل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما أدى إلى البحث عن فرص بديلة في القطاع الخفي، كما أن نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في الناتج المحلي ضئيلة جدا مقارنة بدول الخليج والتي تعتمد أيضا على الريع النفطي.

وفقا لتقرير صادر عن المركز المالي الكويتي ومقره الكويت، فقد شكل القطاع المصرفي الخليجي 94% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في العام 2013، وبلغت أرباح المصارف الخليجية نسبة 42% من إجمالي أرباح الشركات في النصف الأول من العام 2013.[19]

4-4- انخفاض مستوى الدخل:

إن تدني مستويات الدخل في دولة ما وارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة وإذا استمرت مستويات الدخل في الانخفاض سيؤدي ذلك إلى ظهور الجريمة الكاملة وبالتالي إلى زيادة في حجم الاقتصاد الخفي، حيث تحتل الجزائر المراتب الأخيرة ضمن الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الدخل الوطني. فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي، وحسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المقوّم بالقدرة الشرائية، تُعتبر قطر الأغنى عالمياً وعربياً بنصيب قدّر بحوالي 102.9 ألف دولار سنة 2011، في حين احتلت الجزائر

المركز التاسع عربيا بدخل فردي قدره 7.3 ألف دولار لنفس الفترة و 12.860 ألف دولار لسنة 2013.[20] كما أن انخفاض حجم أو نصيب الدخل الفردي من الدخل الوطني تفسير مباشر لمعدلات البطالة، حيث يوجد عدد كبير من الأفراد الذين يدرجون رسميا في قوائم العاطلين. أين بلغت البطالة في الجزائر سنة 2014 نسبة 10%.[21]

ومن بين أهم العوامل التي كانت سببا في ارتفاع البطالة في الجزائر نجد ما يلي:

- ✓ النمو الديمغرافي والذي ولد ارتفاعا ملحوظا في عدد طالبي العمل بمتوسط زيادة سنوية قدرها 600 ألف ولادة.
- ✓ التراجع الشديد في عدد العاملين بالقطاع الفلاحي نظرا للتحديث السريع للاقتصاد والنزوح الريفي الرهيب.
- ✓ الزيادة على الإقبال على العمل في القطاع غير الرسمي.
- ✓ الجمود الشديد في سياسات التشغيل والذي يؤثر على إمكانية التوظيف، الفصل، الأجور، عقود العمل.
- ✓ الاتجاهات الاجتماعية الديمغرافية، بالإضافة إلى دخول المرأة إلى أسواق العمل الشيء الذي أدى أو زاد من حدة هذه المشكلة.

5- آثار الاقتصاد الخفي:

بعد التطرق لمختلف الأسباب التي أدت الى انتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر، نتطرق لآثاره المختلفة والمتباينة والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على صحة الاقتصاد الوطني وعلى مكانته ضمن اقتصاديات دول العالم المتقدم والنامي. حيث يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:

5-1- آثاره على الأسعار:

إن الادخار المخبأ عن طريق القطاع الخاص تحت شكل ادخار يغذي المضاربة، ويضع حركات توازن العرض والطلب في موقع أزمة حادة. إن غياب المنافسة ما بين المؤسسات في فروع اقتصادية كاملة، نظرا لأن السعر في السوق الخفي لا يأخذ بعين الاعتبار الكلفة، وهنا يلاحظ أن الأسعار التي تطرحها المؤسسات التي تستجيب للمعايير تكون أكبر من التي تطرحها المؤسسات غير الشرعية، ومن ثم ينتج عدم وجود نمو جيد لتحسين الإنتاجية.

5-2- آثاره على العملة الوطنية:

إن ندرة العملة الصعبة تؤدي بالبنك المركزي إلى عدم تلبية طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع بالراغبين في الحصول عليها بشرائها بأعلى سعر ممكن الأمر الذي يدفع مالكي هذه العملة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الحقيقي.

5-3- آثاره على التجارة :

في التقرير السنوي الأمريكي الخاص بالتجارة الدولية لسنة 2009، فقد صنفت الجزائر في المرتبة الثالثة بعد كل من الصين وروسيا في القائمة الحمراء التي تضم 11 دولة التي تقل جهودهم وقدراتهم في محاربة التقليد. حيث من أهم أنواع السلع المغشوشة المتواجدة في السوق الجزائرية لسنة 2012 حسب تقرير نيابة مديرة الشرطة العلمية والتقنية، وكذا مصالح الجمارك نجد: مواد التجميل، الملابس والأحذية، قطع الغيار، مواد غذائية، أدوات كهربائية ومترلية، أجهزة سمعية، أجهزة الإعلام الآلي.[22]

5-4- آثاره على القطاع الإنتاجي:

إن غياب سياسة صناعية وعدم تلاؤم مخططات إعادة الهيكلة والتفكك المالي، يقابله دخول منتجات مستوردة بأسعار زهيدة مع ضعف وغياب المراقبة، أجبرت المؤسسات الجزائرية على تخفيض عدد عمالها بل حتى على توقفها عن الإنتاج، كما أن الاقتصاد الخفي يشكل عائقا حقيقيا لنمو وبقاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة.

5-5- المساس بالتضامن الوطني:

إن الثوابت الأساسية للتضامن الوطني مشكلة أساسا من الجباية والضمان الاجتماعي هتين الآليتين الحيويتين تشوهتا تحت وطأة الضربات المتتالية للغش والتهرب الجبائيين، مما يفسد مبدأ المساواة ويحرف القانون الاجتماعي، ويقلص فعالية النفقات الموجهة للحماية الاجتماعية. وقد أدت هذه الوضعية إلى تثبيط القطاع التجاري وتشويه القطاع الإنتاجي وتفكيك البنية الاجتماعية.

يوجد أيضا آثار أخرى لا تقل أهمية عن سبيقاتها تتجلى أهمها فيما يلي: [23]

- ✓ العاملون في القطاع غير الرسمي لا يدفعون الضرائب مما يسبب خسارة لخزينة الدولة جراء التهرب الضريبي، فحسب تصريحات وزارة التجارة حوالي 60% من التجارة في الجزائر تذهب إلى السوق الموازية، وحسب تصريحات المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي فإن حجم التهرب الضريبي في الجزائر لسنة 2012 وصل إلى 600 مليار دج[24].

- ✓ تزايد عدد قضايا الرشوة والاختلاسات.
- ✓ انتشار الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى عدم صحة البيانات عن المؤشرات الاقتصادية مثل: معدل البطالة، التضخم، الدخل، مؤشر الاستهلاك، القوة العاملة...إلخ، وبالتالي فإن الاستنتاجات المعتمدة على معلومات غير دقيقة ستكون غير صحيحة، وبالتالي ستكون القرارات المتخذة خاطئة، والتي تترجم عادة بسياسات اقتصادية واجتماعية لا تنسجم مع الواقع في أغلب الأحيان.
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، إذ تعدت نسب التسرب المدرسي عتبة 12%، منها 9% في الطور المتوسط للعام الدراسي 2012-2013، وبلغ عدد التلاميذ الفارين والمطرودين من مقاعد الدراسة 400 ألف تلميذ سنويا في كافة الأطوار.[25]
- ✓ زيادة تداول العملة الصعبة في الأسواق الموازية، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.
- ✓ تفشي ظاهرة تبييض الأموال وتهريبها تؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية، وهذا يؤثر بدوره على معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ يمكن القول بأن الاقتصاد غير الرسمي له مزايا خاصة من الناحية الاجتماعية، فهو يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، ويساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات، كما أنه يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وخاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية وانتشار الفقر والبطالة.

ثالثا:سبل علاج ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر

من أجل الحد أو التخفيف من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر، ينبغي توجب على السلطة المركزية بكافة مصالحها اللامركزية تتبع الإجراءات الآتية:

1-معالجة مشكلة التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي هو محاولة الممول أو المكلف بالضريبة التخلص من أعباء الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها. وهو قسمان:

أ- تهرب مشروع:

هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية ومن دون أن تكون هناك نية التدليس.

ب- تهرب غير المشروع:

"الغش الضريبي": هو تهرب مقصود من طرف المكلفين، وذلك عن طريق مخالفتهم عمدا لأحكام القانون الجبائي قصدا منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب أو إعداد سجلات وقيود مزيفة أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها.

ولمعالجة مشكلة التهرب الضريبي توجد العديد من الآليات والطرق، أبرزها الرقابة الجبائية اذ تعد أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي أو التخفيف على الأقل من حدته.

فالرقابة تعتبر وسيلة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة المعلومات المدلى بها في تصريحات المكلفين وتسمح أيضا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع الممولين على قدم المساواة أمام الضريبة. كما تعتبر التحقيقات الجبائية من أهم وسائل الرقابة القبلية. إذ تخول التشريعات الجبائية للإدارة حق ممارسة التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق لمحل الوضعية الجبائية بهدف التأكد من مدى صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ويأتي هذا الإجراء للقضاء على ظاهرة التهرب الجبائي.

ولأجل التعمق أكثر في الإجراءات الضريبية سيتم سرد تجارب بعض الدول من خلال ما يلي.[26]

- ✓ **دول أمريكا اللاتينية:**

تم التركيز في دول أمريكا اللاتينية في السنوات الأولى من الإصلاح على فرض ضرائب الدخل، وبعد ذلك تم فرض ضرائب على الإنتاج والاستهلاك. مع تطور اقتصادياتها واندماجها بسرعة مع العالم الخارجي قامت بإجراءات خصت التبادلات الخارجية كالاعتمادات الضريبية الأجنبية والقضايا الخاصة بتسعير التحويلات. إلا أن ذلك أدى إلى ارتفاع وانتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي وتشير الإحصائيات[27] إلى أن التهرب الضريبي بلغ 70% في البيرو وبوليفيا، وبلغ 35% في الأرجنتين، و20% في الشيلي. وأمام هذه النسب المرتفعة للتهرب الضريبي والذي يعكس انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، سارعت دول أمريكا اللاتينية إلى القيام بإصلاحات في النظام الضريبي لعلها تقلص من حدة هذه الظاهرة ومست تلك الإصلاحات ما يلي:[28]

- **الضريبة على الدخل الشخصي:** اعتمدت على المساواة في العبء الضريبي، فضلا عن تخفيض عدد أسعار الضرائب بل وتخفيض الأسعار في ذاتها من متوسط يتراوح بين 7% - 47% من

الدخل الخاضع للضريبة إلى متوسط يتراوح بين 5% - 35 % . وعملت دول أمريكا اللاتينية على تخفيض العبء الضريبي لذوي الدخول المنخفضة من خلال رفع مستوى الإعفاءات الضريبية.

- **الضرائب على الشركات:** قامت دول أمريكا اللاتينية بتخفيض الحد الأقصى لأسعار الضرائب على أرباح الشركات من 42% إلى 35% .

- **الضرائب على الاستهلاك:** تعتمد دول أمريكا اللاتينية على فرض الضريبة على القيمة المضافة وعملت على تقليص هذه الضريبة مثل دول: كولومبيا، بوليفيا، الشيلي، المكسيك.

- **الضريبة على التجارة:** قامت دول أمريكا اللاتينية بإلغاء الرسوم على الصادرات من أجل تفعيل التجارة الخارجية والحد من التهرب الضريبي.

✓ **دول الاتحاد الأوربي:**

تعاني الدول الأوربية كباقي الدول الأخرى من نمو الاقتصاد غير الرسمي إذ بلغ في إيطاليا خلال الثمنيات 20% - 26% كما دلت الإحصائيات على وجود تهرب ضريبي كبير، فمثلا بلغ التهرب الضريبي في السويد 65% وعملت ألمانيا أيضا على مكافحة التهرب الضريبي فقد أشارت الإحصائيات[29] ، إلا أنه تم خلال سنة 2013 استعادة أكثر من 27,8 مليون يورو من 91 شخصا من الذين تهربوا من دفع ضرائب بينما 72 شخصا تهربوا من دفع الضرائب على أمل تفادي الملاحقات. وبينت مصلحة الضرائب[30] في بريطانيا أن حجم الخسائر الناتجة عن التهرب الضريبي تقدر بين 3.7-13 مليار جنيه إسترليني (بين 5.1 و17.9 مليار دولار).[31] ومن أجل ذلك سارعت دول الاتحاد الأوربي في إجراء العديد من الإصلاحات الضريبية نلخصها فيما يلي:

- ✓ تجنب الازدواج الضريبي.
- ✓ تخفيض نسبة الضريبة على دخل الأفراد.
- ✓ قطع الضريبة على دخل الشركات.
- ✓ إلغاء الضرائب النوعية على الدخل والعمل بالضريبة الموحدة على الدخل من جميع المصادر.
- ✓ تخفيض عدد الضرائب والرسوم.

2-محاربة الرشوة والفساد:

تعد الرشوة أو ما يعرف بالفساد السياسي من الجرائم الاقتصادية المولدة للأموال غير المشروعة. فالجزائر كسائر الدول سعت إلى مكافحة هذه الجريمة من خلال التعاون منظمة

"Transparency International " – منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الرشوة – والتوقيع على اتفاقية ميريدا بالمكسيك في ديسمبر 2004 وصادقت عليها في أفريل 2005، وإصدار عدة قوانين تعاقب من خلالها كل من يرتكب هذه الجريمة وذلك بالحبس من سنة إلى خمس سنوات ويمكن تشديد العقوبة من سنتين إلى عشر سنوات بالنسبة للجنحة. أما بالنسبة للجناية فتتراوح العقوبة بين 05 إلى 20 سنة.[32]

و لم تكتف الجزائر بهذا فقط بل قامت بتنظيم العديد من الملتقيات والمؤتمرات كالملتقى التكويني للقضاة حول الرشوة وتبييض الأموال المنعقد في 04 مارس 2006 [33] لمدة أربعة أيام، وقد كان الدافع إلى هذا هو انتشار الفضائح المالية عبر العديد من المؤسسات المالية والبنكية. وكان الملتقى يهدف إلى تمكين القضاة من تعميق المعارف القانونية واكتساب مهارات متخصصة من شأنها أن تسمح لهم بدراسة الآليات التقنية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق قانون مكافحة الفساد وقانون مكافحة الرشوة. وفي إطار مكافحة هذه الجرائم تم إنشاء المرصد الوطني لمكافحة الرشوة الذي ينشط إلى جانب بعض المؤسسات الدولية، كفرع منظمة الشفافية الدولية والمنظمة الجزائرية لمحاربة الفساد.

تعتبر الدول الصناعية والمؤسسات الدولية أن الفساد لاسيما رشوة المسؤولين المعنيين بتبادلات الأعمال في الأجهزة الرسمية تنتشر في الدول النامية، مما يتطلب إجراءات كفيلة بمحاصرة هذه الظاهرة تمهيدا للقضاء عليها. إلا أن جانبا من مسؤولية تفشي الرشوة في الدول النامية يقع على عاتق الدول الصناعية وشركاتها والشركات متعددة الجنسيات، ذلك أن القوانين المرعية في معظم الدول الصناعية تكتفي بتجريم عمليات الرشوة إذا قدمت في موظف حكومي محلي أو تمت على أراضي تلك الدولة، في حين لا تعتبر رشوة الموظفين الرسميين الأجانب جريمة يعاقب عليها القانون، بل بالعكس حيث يعتبر هذا النوع من الرشاوى وما في حكمها تحت نفقات ترويج الأعمال، ويتم إعفاؤها من الضرائب.

3- مكافحة ظاهرة تبييض الأموال:

صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية "فيينا 1988" بموجب المرسوم رقم 95-41 المؤرخ في 28 جانفي 1995 وتنفيذا لالتزاماتها ونظرا لما عاشته من مآسي في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وما أفرزته من آثار سلبية على كل المستويات، مما سهل وساعد على تنامي الفساد الإداري والرشوة وتجارة المخدرات إضافة إلى التهرب الضريبي، أصبح لزاما على المشرع الجزائري تجريم ظاهرة تبييض الأموال. ورغم

مصادقة الجزائر المبكرة على اتفاقية فيينا 1988 إلا أن المشرع الجزائري لم يتفطن لتجريم الظاهرة إلا مؤخرا، ويظهر ذلك جليا من خلال القانون 66- 156 المتضمن قانون العقوبات، أين جرم عمليات التبييض بموجب المادة 389 مكرر وما يليها منه.

4- إنشاء نظام معلوماتي متطور:

يعد توفير نظام معلوماتي متطورا يهدف إلى تفعيل أجهزة الرقابة ضروريا من أجل التوصل إلى كشف المعلومات وتحليلها، عسى أن يكون الوصول إلى التخفيف من حدة الاقتصاد الخفي صحيحا وسريعا. لأن وجود نظام معلوماتي متطور يسمح بالقياس الدقيق لحجم الاقتصاد الخفي وذلك عن طريق زيادة كفاءة طرق القياس المختلفة مثل: طريقة الاحصائيات السكانية وقوة العمل، طريقة الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء، طريقة الناتج الاجمالي وطريقة المؤشرات الجزئية، طريقة المعاملات والطلب على النقود.[34]

هذا وتعتبر أستراليا من أبرز الدول التي أنشأت نظاما وطنيا للرقابة على التحويلات البرقية، حيث يتم نقل المعلومات المتعلقة بحسابات الأشخاص ورجال الأعمال من المؤسسات المالية إلى الوكالة المركزية بالطرق الإلكترونية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هذه الأجهزة غير قادرة على الضبط بسبب عدم وجود نظام معلوماتي متطور يسمح بالتحقق من مصدر الأموال المعروضة بشكل سري وسريع، هذا إلى جانب عدم وجود أجهزة معلوماتية في غالبية الدول منها الجزائر.[35]

5- الاتجاه نحو دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي بدل محاربته:

ففي مصر مثلا، أثار قرار إعفاء المصانع الصغيرة التي تعمل في إطار الاقتصاد الموازي من الضرائب لمدة ثلاث سنوات جدلاً على الساحة الإقتصادية، حيث رحب عدد من خبراء الاقتصاد بذلك القرار معتبرين أنه خطوة جيدة لدمج الاقتصاد الخفي مع الرسمي. في حين عارض البعض الآخر ذلك القرار إذ يروا أن هذا القرار يعد خطوة غير مجدية، لاسيما وأن القطاع غير الرسمي يخشى التعامل مع الحكومة، إضافة إلى أن الإعفاء الضريبي ليس الحل الأمثل لضم القطاع غير الرسمي للاقتصاد.

كما أن الاقتصاد الخفي يمتلك رأسمال مال فائق، حيث ضم ذلك مع رأسمال القطاع الرسمي سيساهم في دعم الاقتصاد، وهذه الخطوة تعد بمثابة دعوة لتأهيل الاقتصاد الخفي لتحويله إلى اقتصاد شرعي والاستفادة منه في سد عجز الموازنة. عندما أدركت هذه البلدان وأبرزها تونس بأن القطاع غير الرسمي له قدرة كبيرة على امتصاص عدد هائل من البطالين، قامت سلطات هذه

البلدان بتوعية أصحاب هذا القطاع عن طريق تدعيم مشاريعهم الصغيرة وتقديم دورات تكوينية مجانية تساعدهم في تطوير مشاريعهم مما سمح لها بالحصول على بعض رسوم دفعت من طرفهم.

6- اجراءات أخرى:

من أهم هذه الإجراءات نذكر:

- ✓ تنويع الإيرادات خارج المحروقات مثل: الصناعة، الزراعة، السياحة...إلخ، بالرغم من احتوائها على ثروات طبيعية جد هامة.
- ✓ النهوض بصناعة الحرف التقليدية وإحيائها وإدراجها ضمن انشغالات الحكومة الأساسية.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي وتقديم مختلف التسهيلات اللازمة والتي تسمح بجلب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.
- ✓ تشجيع قطاع السياحة وتخصيص جزء معتبر من ميزانيات الدولة من أجل جلب أكبر عدد من السياح الأجانب والذي يسمح بدخول عملة صعبة معتبرة.
- ✓ تنمية قطاع الزراعة والصيد البحري عن طريق خلق صناديق لدعم هذا القطاع، بالإضافة إلى إنشاء منظمات وتعاضديات غير حكومية تهدف إلى حماية حقوق عمال هذا القطاع.
- ✓ تنويع الموارد المالية (صناديق، بنوك...إلخ) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توجيه مثل هذه الموارد لدعم البطالين.
- ✓ تقديم تسهيلات في منح القروض البنكية بدون وضع عوائق أو حواجز تعجيزية.
- ✓ تطوير مصالح الجمارك وعصرنتها مما يسمح بمراقبة تدفقات التجارة ووضع إطار قانوني لعمل المؤسسات المستوردة والذي من شأنه أن يقلل من دخول السلع المزيفة والممنوعة إلى البلد.

الخاتمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، القطاع غير الرسمي، السوق السوداء، الاقتصاد غير المنظم ...إلخ، شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية لما لها من تأثيرات متنوعة على الاقتصاد الوطني، فقد تعرضت المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها وكيفية معالجته.

من الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبها ما بين 40% إلى 60% من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي حال دون تحقيق أهداف هذه البلدان في مجالات عدة.

وتعد الجزائر من بين البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري. إذ أن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد فرض على الاقتصاد الجزائري تداعيات كثيرة منها: رفع الدعم وتحرير الأسعار وكذلك فتح الأبواب أمام المستثمرين الخواص ...إلخ، مما أوجب الحكومة على ضرورة توفير الظروف الملائمة لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة وهو ما يستدعي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من آفة الاقتصاد الخفي.

النتائج:

من خلال ما جاءت به هذه الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أولا- الفرضية الأولى: الإقتصاد الخفي إقتصاد غير شرعي، والناشطين فيه هم الأشخاص الذين لا يحترمون القواعد السارية في الدولة. هي فرضية صحيحة، لأنه يعبر عن مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب ومن المراقبة، ورفضهم الإنضمام إلى النظام الرسمي .
- ✓ ثانيا- الفرضية الثانية: إستفحال ظاهرة الإقتصاد الخفي في الجزائر كان فعلا نتيجة لغياب إستراتجيات تنموية طويلة المدى تراعي خصوصيات المجتمع الحضارية والثقافية، وفرض قوانين جبائية وضريبية تشجع على سلوك ممارسات خفية للمستثمرين كالتهرب الضريبي، الأمر الذي يحول دون الإستفادة من هذا الإقتصاد.
- ✓ ومن خلال نتائج إختبار الفرضيات الجزئية السابقة، فإنه يمكن القول أن الفرضية الرئيسية للدراسة القائلة بأن عدم محاربة الإقتصاد الخفي ومساعدته على أن يصبح شرعيا وقانونيا، أسلوب أثبت نجاحه في العديد من الدول، هي فرضية أثبتت التجارب الدولية صحتها، إذ يعد هذا الأسلوب من أنجع الأساليب المعتمدة من قبل دول ناجحة في هذا المجال وأبرزها من الدول العربية مصر وتونس، وعلى الجزائر الإستفادة منها للتعامل مع هذه الظاهرة، وذلك من خلال إجراءات تشجيعية كإعفاء الأنشطة التي تعمل في إطار الإقتصاد الموازي من الضرائب لمدة محددة من الزمن، عملا على تشجيعها على الإندماج مع الرسمي.

- ✓ يعود إنتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي إلى عدة عوامل من بينها غياب ثقافة تسييرية مدروسة مما نجم عن ذلك وجود اختلال التوازن بين العرض والطلب، اختلال التوازن بين النفقات المالية والمادية وكذلك اختلال التوازن بين الصادرات والواردات.
- ✓ ظاهرة الإقتصاد الخفي تتواجد بنسب متفاوتة وهي في توسع وانتشار مستمر يعود أسبابه لعوامل عديدة: منها جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة والإعفاءات التي يتميز بها النظام الضريبي الجزائري، الغموض، البيروقراطية الإدارية، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام القضائية والعقوبات ونقص التنسيق بين المصالح الإدارية المشتركة ... إلخ.
- ✓ إن معالجة أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية ينطلق من أسباب ظهورها ومنسجما مع مكوناتها وعوامل ارتباط عناصرها الداخلية، وهذه الظاهرة تشكل بحدود 40-45% من الاقتصاد الجزائري ومعالجة تتطلب الحزم والقوانين المانعة لذلك لأنه يسبب هدرا كثيرا للاقتصاد الوطني.
- ✓ الاقتصاد الخفي يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي ويكاد يكون مكملا ومنافسا له ولذلك يدعى في بعض الأحيان الاقتصاد الموازي وهو لا يسدد ما يترتب عليه من ضرائب ورسوم ويعتمد على اللاعلنية في العمل ولا يمسك دفاتر محاسبية تبين نفقاته وإيراداته...الخ ومقاومة هذا الاقتصاد برأينا تتطلب معالجة تعتمد على السبب والنتيجة وليس بأسلوب المنع والملاحقة.

التوصيات:

فيما يلي أهم التوصيات المقترحة التي من شأنها أن تقلل من حدة وآثار الإقتصاد الخفي على الإقتصاد الوطني الجزائري:

- ✓ ضرورة وجود تسيير جيد يخضع لقواعد الحوكمة الرشيدة مما سيغلق المجال أمام انتشار الرشوة، الفساد والبيروقراطية، ويسهل توفير الجو الملائم لدراسة المشاريع التي بإمكانها منح مناصب كثيرة للشغل في ظل الشفافية وتساوي الفرص.
- ✓ التوسع الأفقي والتكامل العمودي في القطاع الرسمي من أجل زيادة إمكانية استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الإجمالي.
- ✓ التوجه نحو زيادة معدلات النمو، بحيث تساعد على توليد إمكانية توسيع القطاع الرسمي وبالتالي يحل تدريجيا محل القطاع الخفي.

- ✓ تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستوى الدخل.
- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال هذا القطاع إلى الجانب الرسمي التراخيص الإدارية الإجراءات المالية والتجارية...الخ.

الإحالات:

[1]- منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الدورة العامة العادية 24 جوان 2004 : القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، ص:38.

[2]–نفس المرجع، ص: 40.

3 – OCDE, L'observateur, Synthèse, L'emploi informel dans les pays en développement : une normalité indépassable ?, 2009,p :77.

[4]- عادل اكتوف، دراسات –مصطلحات لها دلالات: الاقتصاد الخفي، dirassat.com، بتاريخ 06 مارس 2015، ص: 13.

[5]- بودلال علي، مشكلة الإقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول، ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، تاريخ غير مذكور، ص:167.

[6]- .خبابه عبدالله، بلالطة مبارك ، أساسيات في الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص:14..

[7]- المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الدراسة البحثية حول القطاع غير المنظم، المفهوم والمنهجية وأدوات القياس، كانون الأول 2004،ص:9 .

[8] -Bellache Y, L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages – le cas de Bejaia, Thèse Doctorat Université Paris-Créteil et Université de Bejaia, 2010, p :79.

[9] - Adair, P: l'économie informelle au Maghreb, 2002, http://www.reflexiondz.net/50-ans-de-bilan-de-l-economie-algerienne-1963-2012-9eme-partie_a15985.html

[10]- بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر -مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007،ص: 140.

[11] - بودلال علي، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية، مقال منشور في مجلة الاقتصاد المعاصر، تصدر عن كلية الاقتصاد المركز الجامعي خميس مليانة العدد 05، دون ذكر التاريخ، ص:15.

12 - Prenaut A, l'informelle aujourd'hui en Algérie, Forme de transition ou mode d'intégration spécifique à la hiérarchie imposée par la mondialisation ? Cahiers du GREMANO 17 PEDET-CNRS Université Paris ,2002.

13 - http://www.djazairnews.info/on-the-cover/122-on-the-cover/65365--94-177-.html 19 Mai 2012.

[14]- جريدة الشروق اليومي، عدد 1661، 2006/04/16، ص03.

[15]- جريدة الشروق اليومي، عدد 1648، 2006/03/30، ص04.

[16]- جريدة الخبر، عدد 4541، 02/11/2005، ص06.

17 - http://ar.algerie360.com le 13/05/2014 à 16 ;17

[18]– جريدة السلام ليوم 2013/09/14 http://www.djazairess.com/essalam/15276

19 http://www.alarab.qa/mobile/details.php?issueId=2283&artid=286122 le 19/05/2014 à 19.35.

20 - http://www.forbesmiddleeast.com/view.php?list=31 con le 17/05/2014 à 10 :44

21 - http://www.djazairess.com/elhayat/177 le 19/05/2014 à 16 ;46

22 - http://www.echoroukonline.com/ara/articles/192319.html

[23]- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب : لمكسيك،تونس والسنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 180.

[24]– السلام اليوم بتاريخ 2012/09/14، http://www.essalamonline.com/ara/permalink/15276.html

25 - http://www.snapest.org le 11/02/2014.

[26]- خالد الخطيب، " التهرب الضريبي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد الثاني، 2000، ص 172..

[27]- مارتن كراوس، الثورة غير الكاملة في أمريكا اللاتينية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص: 40، www.cipe-arabia.org

[28]- عمر محمد هشام،الإصلاح الضريبي في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق، مجلة العلوم الانسانية، العدد 29، 2006،www.ulum.ml

29 - www.futuremovement.org.

30 - www.aljazeera.net.

[31]- جورج قرم، الاتجاهات الحديثة في إصلاح النظم الضريبة ، ندوة رؤى في الاصلاح المالي، دمشق، ص: 44، downloads.magagroup.com

[32]- المواد 126-126 مكرر1، 126 مكرر2، 129، 127 من قانون العقوبات الجزائري.

[33]- جريدة الشروق اليومي، عدد 1624، 2006/03/02، ص:03.

[34]– بودلال علي، مرجع سابق، ص ص: 144-146.

[35]- محمد عمر الحاجي، غسيل الأموال، دار المكتبي، سوريا، 2005، ص:144.